الحركة الشعبية في الأراضي المحتلة عام ٤٨

فلسطينيو ال٤٨: موقع قوة في الحالة الفلسطينية

الركيزة الشعبية حيث لا تنضب الطاقة بل تتجدد

أمير مخول

١. من التهميش إلى المركز

تشهد الساحة الفلسطينية تعاظما لمحورية دور فلسطينيي ال٤٨ في تقاسم المسؤوليات تجاه قضية فلسطين. وتتسع حلقة الاعتراف في هذه المجموعة كلاعب مركزي في معادلة الصراع. وهذا التعاظم هو نتاج عدة عوامل منها العامل الداخلي في هذا الموقع، وهو ينعكس أيضا في التعريف الجديد لاعتبارات الأمن القومي الإسرائيلي واعتبار فلسطينيي ال٤٨ ودورهم خطرا استراتيجيا. أما العامل الفلسطيني والعربي الذي يُبرز هذا الدور فهو الضعف الفلسطيني العام الخطير على المستوى الرسمي وعلى مستوى الفعل الشعبي رغم وجود مؤشرات لعودة الروح للمقاومة الشعبية، يضاف إليه البعد العربي الإقليمي البائس إلى أقصى الحدود والذي حددت أنظمته الأكثر تأثيرا أن إسرائيل ليست العدو الرئيسي أو ليس عدوّا. وهناك ظاهرة عربية تشمل الفلسطينيين وهي انه وحيثما تكون الدولة أو السلطة المركزية قوية يضعف الفعل الشعبي. وقد يكون هذا قانون ضمن تاريخ الشعوب النضالي، وفي حالة فلسطينيي ال٤٨ فانه لا توجد سلطة فلسطينية أو عربية تحكمهم وذات الوقت فان السلطة التي تحكمهم أي إسرائيل فان فلسطينيي ال٤٨ كما الشعب الفلسطيني كله في حالة صراع وجودي معها وصدام دائم مما يجعلهم متمردين على قواعد لعبتها.

وهناك تعامل أكثر وضوحا وبصوت جلي وموحد أن قضايا علاقتنا نحن فلسطينيي ال٤٨ مع شعبنا كله ومع الوطن وحقنا وحق اللاجئين فيه وحقنا بالقدس والمقدسات وعلاقتنا بالبعد العربي الإقليمي كلها أمور جوهرية ولا نرهن دورنا فيها للقانون الإسرائيلي بل نقوم بها ونقاوم القانون الاستعماري العنصري ونتحداه حتى نسقطه. وهو الأمر نفسه بالنسبة لعلاقتنا باللاجئين وحقهم بالعودة وبلورة مشروع العودة، ناهيك عن وجود حوالي ٢٥% من فلسطينيين ال٤٨ كلاجئين في وطنهم – أو مهجرين. فان معركتنا على العودة لا يوقفها أي قانون أو جهاز قمع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يشهد التنظيم السياسي والأهلي والمؤسساتي في هذا الجمهور تعزيزا لدور وفاعلية المؤسسات المرجعية والتعبير عنها هو لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والتي تشكل الإطار التمثيلي والمرجعية الطوعية الجماعية الوحدوية للتعددية الواسعة وللقرار الجماعي والإطار الضابط للسلوك الجماعي وتنضوي في عضويتها كل القوى السياسية بدون أي استثناء أو إقصاء أو مقاطعة، وكذلك هيئات وحدوية من نوع جديد وتشكل فضاءات جامعة لتفاعلات الحركة السياسية والمجتمع المدني ومنها اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات والتي تقود هذه الأيام حملة التحدي والبقاء والتي سنأتي على ذكرها لاحقا.

٢. أدارة الصراع مع إسرائيل

الاعتبارات الإسرائيلية للخطر الاستراتيجي كما ذُكر سابقا قد اختلفت، وهي بنظرة إستراتيجية نتاج إخفاقات إسرائيل وأزمتها المتراكمة والمستدامة وعديمة المخرج منذ العام ٢٠٠٦ وعدوانها على لبنان، وقد فرضت المقاومة اللبنانية متمثلة بحزب الله قواعد لعبة جديدة. وضمن قواعد اللعبة هذه أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية مكشوفة وأصبحت هي ارض المعركة مثلها مثل "ارض العدو" ما وراء الحدود التي سعت إسرائيل في عدوانها المتكرر على الدول العربية اعتماد مبدأ مفاده أنّ رحى الحرب تدور خارجها. وفي العدوان العام الفائت على شعبنا الفلسطيني في غزة وإخفاق إسرائيل مرة أخرى في القضاء على بنية ومقومات المقاومة الفلسطينية، لعب فلسطينيو ال٤٨ دورا محوريا في هبة الغضب غير المسبوقة بحجمها وطول نفسها في مناهضة العدوان وإفشال أهدافه وكسر الحصار عن شعبنا. فقد شارك في مظاهرات سخنين في الجليل ١٥٠،٠٠٠ فلسطيني وفي باقة الغربية في منطقة المثلث ١٠٠،٠٠٠ وفي عرعرة النقب ٢٥،٠٠٠ وهذه كانت مظاهرات قطرية وحدوية ناهيك عن مئات المظاهرات المحلية والمنطقية والحملات الداخلية والدولية. وقد برز بشكل جلي أن هذا الحراك اعتمد الركيزة الشعبية وهي الركيزة الأقوى للشعب الفلسطيني ولاستعادة الحق الفلسطيني وهي الركيزة التي تشكل طاقة لا تنضب. كما وبرز بشكل جلي أننا كنا بصدد حركة اجتماعية أو شعبية جمعت كل التيارات وكل القطاعات المؤسساتية معا تحت علم فلسطين. وقد طغى على هذه المظاهرات الحضور الشبابي الطافح عددا والطافح طاقة والذي يجدر أن نأخذه بالحسبان في النضال لإحقاق حق العودة. وجدير أن نذكر هنا أنّ الكثير من الحركات الشبابية الجديدة والتي تبلورت في فعاليات العام الستين للنكبة هي امتداد لحركات واصطفافات شبابية طويلة الأمد وهي ذاتها شكلت بنية شبابية إضافية للحراك داخل هذا القطاع ألجيلي، وهي طاقتنا للمستقبل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حتى أن تقرير غولدستون تعامل بشكل جدي مع فلسطينيي ال٤٨ وربط بشكل منطقي وقوي بين العدوان ألإرهابي الإسرائيلي على غزة وبين الترهيب تجاه فلسطينيي ال٤٨ في مسعى إسرائيلي لإخراس صوتهم وضرب دورهم. ففي العام ٢٠٠٩ تم اعتقال ٢٤٣ ناشطا فلسطينيا خلال مظاهرات الغضب لحماية غزة وقام جهاز المخابرات (الشاباك) باستدعاء أكثر من ألف شاب وشابة فلسطينيين في مسعى لاختراق هذا الجيل وترهيبه وترغيبه وكسره معنويا.

وهذا يكمل ما أدلى به رئيس المخابرات العامة (الشاباك) يوفال ديسكين أوائل العام ٢٠٠٧ بأن فلسطينيي ال٤٨ (عرب إسرائيل بمفرداته) يشكلون خطرا استراتيجيا على الدولة اليهودية. وقد تلا ذلك تعديل البنية التشريعية والقانونية والقمعية الإسرائيلية والهادفة إلى نزع شرعية فلسطينيي ال٤٨ ودورهم السياسي وفك ارتباطهم بشعبهم وبأمتهم وبوطنهم وبلاجئيهم بالذات، فرأينا الكم الهائل من القوانين التي جرى ويجري سنّها في العام ٢٠٠٩ أي في فترة حكومة نتنياهو، لكن وللتأكيد فإنها كلها تقريبا جرى طرحها وبلورتها في زمن حكومة "الاعتدال" برئاسة اولمرت (وهي "حكومة السلام" التي شنت عدوانيين خلال عامين!!). وللإشارة أذكر قانون منع إحياء يوم النكبة أو اعتبار قيام إسرائيل نكبة، وقانون الولاء للدولة اليهودية وقانون خصخصة أملاك اللاجئين وقانون المواطنة وتشريع نزع المواطنة للفلسطينيين.. الخ. وهذه كلها تندرج في إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي التي بلورها ارئيل شارون والتي عبرت عنها أيضا تسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل في حينه بان تحقيق الطموحات القومية "لعرب إسرائيل" هو في الدولة الفلسطينية في حال قيامها بجانب إسرائيل، كجزء من تصورها "للحل الدائم".

٣. أدوات الاستعمار والعنصرية الصهيونية

إسرائيل دولة قانون – وهذا صحيح – لكن المسألة هي جوهر قانونها العنصري الاستعماري الذي يشرعن كل جرائم المشروع الصهيوني وهو جزء منه، والذي يسعى إلى إظهار إسرائيل تجاه العام وتجاه ذاتها بأنها ديمقراطية، رغم وجود أكثر من عشرين قانون عنصري استعماري وأهمها قانون العودة وقانون المواطنة.

أدوات العنصرية والاستعمار الصهيوني لا تنحصر بالبنية القانونية بل بأجهزة الدولة وتقاسم العمل والعلاقة البنيوية الجوهرية بين دور الدولة وأجهزة المشروع الصهيوني العالمية وبالذات الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية والشركات الحكومية البلدية لنهب أملاك اللاجئين والأوقاف والأملاك العامة للشعب الفلسطيني. وهذه هي أدوات الاستيطان وأدوات نهب الوطن وتغيير ملامحه وتهجير سكانه بالذات في النقب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في جنوب فلسطين وكذلك في منطقة وادي عارة حيث يجري الحديث عن هدم قرى كاملة في النقب من أجل توزيع أراضيها على ٥٩ مزرعة استعمارية يهودية أشبه بمزرعة "هشكميم" المشهورة التابعة لعائلة ارئيل شارون. وقد أضيفت في السنوات الأخيرة إلى هذه المؤسسات تحالفات وائتلافات المنظمات الصهيونية العالمية وبالذات صناديق الدعم المالي المنبثقة عنها والتي تتعامل مع إسرائيل بأنها دولة يهود العالم ودولة يهودية، وتسعى إلى احتواء أوساط داخل قطاع العمل الأهلي والبلدي الفلسطيني في إسرائيل، من خلال التمويل أو الإغراء المالي وتسعى إلى تجزيئهم بنيويا على أساس مناطق (مثلث، نقب، جليل، مدن "مختلطة" (التسمية االمهيمنة للمدن الساحلية التاريخية) وتسعى إلى تجزيء وحدوية القضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضايا يغيب فيها الحق الفلسطيني وتصبح القضية وفق برنامجها "التفتيش عن العيش المشترك للعرب واليهود" في الجليل والنقب...الخ.

إنهم يسعون للتعامل مع فلسطينيي الداخل من باب وصاية المستعمر، ويسعون إلى تعزيز "الاعتدال" بالمفهوم الصهيوني ومعناه تنازل الفلسطيني عن المقاومة والكفاح وعن حق العودة وعن الحق بالوطن. كما وكانت هذه المنظمات قد سعت إلى فرض تناقض مصالح فلسطيني فلسطيني – أي بين تنازل الفلسطينيين في الداخل عن حق العودة وبالذات فيما يتعلق بأملاك اللاجئين الفردية والجماعية والقبول بالعيش المشترك وفيه قبول مبدئي لتقاسم أملاك اللاجئين بين "المواطنين" أي خلق توجه أناني جماعي قائم على المواطنة الموهومة لفلسطينيي الداخل في الدولة اليهودية والشراكة مع ناهبي الوطن على حساب لاجئي شعبنا. وجدير أن نذكر هنا الدور الذي نقوم به في اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) والذي يضم أكثر من ٨٠ جمعية في الداخل والذي يواجه هذه المؤسسات وخلق حراكا مقاطعا لدورها ورافضا لتدخلها من باب كوننا نرفض المشروع الصهيوني ونناهضه بما فيه تعريفه لإسرائيل كدولة يهودية ودولة اليهود. وهذا الدور والموقف الجماعي الواضح والحازم نجع في محاصرة المنظمات الصهيونية وأيضا في تدارك انزلاق منظمات وأوساط فلسطينية في فه المصلحة التمويلية أو التعامل البراغماتي على حساب ثوابت الحق الفلسطيني.

وجدير الالتفات إلى الدور المكشوف للإعلام الإسرائيلي الرسمي وشبه الرسمي وغير الرسمي والذي حدد لنفسه دور المدافع عن المشروع الصهيوني وتجنّده المجاهر في مسعى لنزع شرعية فلسطينيي ال٤٨ وشرعية دورهم. وهذا الدور كان ثابتا لكن في هذه المرحلة بتميّز بالمجاهرة وكشف دوره عمدا ضمن مسعى الإرهاب السياسي المنظم لإسرائيل بكامل أجهزتها. وهو في المحصلة الإستراتيجية رد فعل إسرائيلي على الفعل الفلسطيني في مناطق ال٤٨، وعمليا هنا أيضا فقدت إسرائيل إلى حد كبير المبادرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لعدوانيتها تجاه الداخل كما بشكل عام والتي كانت دائما مركّبا من إستراتيجيتها، وهي مؤشر لقوة التنظيم السياسي لفلسطينيي ال٤٨ وأثره.

في مناطق ال٤٨ هناك حالة صدام واع بين المجتمع الفلسطيني ودولة إسرائيل ومحورها ثلاث قضايا حارقة يضاف إليها معادلة الشرعية. وهذه القضايا هي نهب الأرض وهدم البيوت، والحديث يدور عن هدم ٤٢،٠٠٠ بيت فلسطيني في مناطق ال٤٨، وبناء مدينتين يهوديتين في منطقة المثلث /وادي عارة يصل عدد سكانها (اليهود طبعا) ١٥٠،٠٠٠ نسمة والأخرى في منطقة الناصرة يفوق عدد سكانها المخطط المائة ألف. وهو تأكيد أن مشروع التطهير العرقي والتهجير وتواصل النكبة الفلسطينية لا يزال في جوهر إسرائيل.

والقضية الأخرى هي الملاحقات السياسية ونزع شرعية العمل السياسي القائم على التواصل الفلسطيني والعربي الإقليمي والإسلامي والعلاقة بالوطن بالذات بالقدس والأقصى. يضاف إلى هذا بلورة وبناء بنية تشريعية جديدة تمنع الاحتفاء بيوم النكبة السنوي ١٥ أيار، أو حسب التقويم العبري يوم ما يسمى "استقلال إسرائيل" أي غزو الوطن واحتلاله وتهجير أهله ونهبه أي نكبة الشعب الفلسطيني. لكن ما أكدته حملة التحدي والبقاء الجارية في العام ٢٠١٠ والتي تقودها اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات وبرعاية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل، أن جماهير شعبنا لن تحترم مثل هذا القانون ولن تنفذه بل ستقاومه من خلال خرقه شعبيا ومن خلال مسيرات العودة وحركة العودة، وهي رسالة بأن موضوع العودة هو موضوع صدام وجودي مع إسرائيل وان علامة السؤال حول الشرعية هي على شرعية الكيان الغازي لا أهل الوطن المغتصب. وأن جماهير شعبنا لا ترهن مسؤوليتها ودورها تجاه العودة للقانون الإسرائيلي. وهذا أمر عليه إجماع شامل من قبل كل التيارات السياسية والفكرية على تعدديتها. وهو تقاسم مسؤولية وليس مسؤولية اللاجئ أو المهجر وحدهما بل مسؤولية كل شعبنا.

٤. إجماع على إرادة المقاومة الشعبية

بنية العمل الجماعي الشعبي والوحدوي القيادي والمتمثلة بلجنة المتابعة العليا كمرجعية طوعية لكل التيارات كما ذكرنا، واللجان المنبثقة عنها للدفاع عن الحريات ولقضايا الأسرى ولقضايا مناهضة الاسرلة والخدمة المدنية والخدمة العسكرية والاعتماد على اللجان الشعبية ضد هدم البيوت والتي تبلورت حول قضايا الأرض والمسكن، والحركات الشبابية التي أنتجت جيلا جديدا من المؤسسات وكذلك عملية التقارب بين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الهيئات القيادية والأوساط الشعبية كلها تشكل بنية كفاحية متطورة تزيد الوزن النوعي لفلسطينيي ال٤٨ وتشكل ركيزة لكل النضال الفلسطيني ولإخفاق المشروع الصهيوني.

وفي هذه المعادلة يصبح الوزن السياسي والمعنوي لفلسطينيي ال٤٨ مضاعفا وكميا ونوعيا في الجهود لإخفاق المشروع الصهيوني وأهدافه. وهي تشكل تجليا لدور تاريخي في مناهضة المشروع الصهيوني برمته كركيزة إستراتيجية لمجمل النضال الفلسطيني التحرري والعربي المقاوم للصهيونية ولتطبيع إسرائيل عربيا ولمقاطعتها ومحاصرة نظامها عالميا باعتبارها كيانا استعماريا عنصريا.

في مقابل هذا وان كان هناك تراجع في الدور المأمول من الهيئة التي دفعت مباشرة قضية المهجرين وقادت مسيرة وحراكا ملفتا للنظر، ألا وهي لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين، لكن وفي المقابل لم تكن يوما المسؤولية تجاه قضية المهجرين أو اللاجئين بشكل عام هي مسؤولية هذا الجمهور وحده، بل هي محط إجماع سياسي وميداني للعمل الشعبي والذي تحوّل النضال من أجله إلى أشبه بحركة اجتماعية بمفهوم الحركات الاجتماعية في العالم والتي شكلت فضائ مستقطبا لطاقات إنسانية وكتل بشرية لا تظهر مجتمعة ومتحركة إلا في حالات خاصة جدا في حياة الشعوب مثل مظاهرات الغضب في مناهضة العدوان الإسرائيلي على غزة بداية ٢٠٠٩. وإن كانت هيئات مرجعية مثل لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل واتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) قد تبنت قضية المهجرين ضمن مشروع العودة للاجئين والمهجرين، فإن هذه الأطر شكلت أطرا تعددية ووحدوية معا وهذا مصدر قوة ومصداقية هائل.

هناك حاجة إلى بنية متكاملة لمشروع العودة وهذا ليس مسألة منظمة أهلية أو جمعية أو مركز خاص هنا أو هناك بل هو مسؤولية مجتمع وشعب بأكمله. وتزداد حيوية هذه الحاجة في ضوء ما تقوم به إسرائيل من مسعى ضمن حملتها لابتزاز اعتراف بها كدولة يهودية ودولة اليهود – أي الحصول على تنصل فلسطيني وعربي عن تبعات حق العودة ألا وهي العودة ذاتها لملايين اللاجئين.

كما وتزداد إلحاحية هذه الحاجة على ضوء إصرار الطرف الإسرائيلي على تصفية قضية اللاجئين والمهجرين وإنهاء موضوع العودة والقضاء على بنيتها المادية من جهة وعلى شرعيتها من خلال ابتزاز شرعنه "الدولة اليهودية". وفي المقابل وهو الأخطر، استعداد المفاوض الفلسطيني الرسمي التنازل عنه في موضوع العودة وهما أمرين: الأول التنازل عن الحق، وثانيا التنازل عن حق لا يملك المفاوض حق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصرف به، ولا يتيح له القانون الدولي ذلك، كون حق العودة لا يسري عليه التقادم وهو حق جماعي وفردي.

لكن فاجأنا المفاوض الرئيسي من قبل السلطة الفلسطينية وم ت ف المنهارة تماما، د. صائب عريقات ليعلن في مقابلة مسجلة مع القناة العاشرة الإسرائيلية (بثت مساء ٢٠١٠/٣/١١)عن صيغة سيكون متفقا عليها و"بموافقتكم" في إشارة للإسرائيليين بشأن حق العودة!!.

٥. البنية الشعبية لتعزيز مشروع العودة

توجد جاهزية عالية وتعزيز للمرجعيات لكن في المقابل تراجع في بنية مشروع العودة نتيجة ما يحصل من تراجع معين في الهيئة التي استنهضت مسيرة العودة في الداخل، ألا وهي لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين، وعدم قدرتها على استيعاب قدرات ومجموعات شبابية ولا لجان المهجرين المحلية من سكان كل قرية مهجرة بقوا في الوطن، أو بالمقابل الانفتاح على إقامة تحالف واسع من كل القوى والأطر والمؤسسات والأوساط المعنية.

ومقابل هذا، هناك تطوران متزامنان واحد هو ضعف وتراجع أثر وقوة المؤسسة التي تعنى بالمهجرين أي اللاجئين في وطنهم، وفي المقابل تزايد القناعة بضرورة إقامة هيئة شعبية قادرة على الاستقطاب لصفوفها ليس فقط المهجرين في ال٤٨ بل كل المعنيين داخل شعبنا. وفي المقابل ازداد النقاش النقدي بشأن توجهات تفصل إلى حد ما (أو لا تربط بشكل كامل) بين الشتات واللجوء الفلسطيني من جهة وبين المهجرين في الداخل أو تتعامل مع قضية المهجرين خارج مشروع العودة بشموليته..

وهذا يطرح تحديا جديدا ذا صلة ببنية مشروع العودة ألا وهو هل بإمكان المنظمات غير الحكومية (الجمعيات) وحدها حمل مشروع العودة كما لو كان تخصصا؟ والسؤال الجوهري بشأن الموقف هل ممكن التعامل مع قضية المهجرين في ال٤٨ بشكل منفصل عن مجمل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة واستعادة بيوتهم وأملاكهم والتعويض؟

الجواب السياسي واضح، أما الجواب التنظيمي على هذا التساؤل سيكون مستقبلا من خلال شكل تنظيم جديد أو مستحدث ويعتمد على مركبين:

الأول: حركة اجتماعية أو حركة شعبية مستقطبة لكل الأوساط المعنية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثاني: ائتلاف قوى والكف عن حصر المسؤولية بلجنة للمهجرين بل تحويلها إلى مسؤولية مجتمع ومسؤولية شعب وتوضيح الخطاب الرؤيوي بهذا الشأن. فعمليا هناك عشرات المؤسسات والأطر الناشطة في قضية العودة والذاكرة الوطنية والارتباط بالجذور وبالقرى والمدن المهجرة.

وهناك بعد أخر من الجدير الالتفات له، وهو مدى المراهنة على تغيير في الرأي العام الإسرائيلي بشأن العودة. وهو ما أرى به وهما كونه في لب جوهر الصراع، وهو يتناقض مع جوهر إسرائيل لا مع سياسات حكوماتها فحسب، والتعامل مع العودة والحق بالوطن هو من خلال إدارة الصراع لا الإقناع ولا انتظار التغيير في الرأي العام الإسرائيلي بل اعتماد قوة البعد الشعبي الفلسطيني وتغيير توازن القوى الواسع جوهريا وهذا لن يتأتى من خلال الفعل الإسرائيلي بل الفعل الفلسطيني المقاوم والذي يرى بالعودة مشروع مقاومة وتحرر وطني ويرى بها مركبا وشرطا لتقرير المصير للشعب الفلسطيني ويرى بها أيضا شأنا عربيا وليس فقط فلسطينيا. وجدير هنا التأكيد أن أعتى أعداء العودة هم اليسار الصهيوني لا اليمين الصهيوني وتاريخيا هم أصحاب الجريمة الكبرى – النكبة.

وما يسعى البعض عربيا لترويجه بأنه انجاز بمجرد وجود إسرائيليين يتحدثون عن مسؤولية إسرائيل عن النكبة، فهذا أقل من اللازم ولسنا بحاجة إليه، فلا يعقل أن نقبل أو ندعم أو نتفهم موقف إسرائيلي يساري مهما كان يعترف بمسؤولية إسرائيل عن النكبة أو يدعو إلى إحقاق حق العودة بينما هو واقف على عتبة بيت لأجيء فلسطيني استوطنه نتيجة الغزو الصهيوني!

٦- لا يوجد مهاجرين في إسرائيل

وها يقودنا إلى محاججة هامة في الخطاب الفلسطيني حصرا، وهي تقبّل وتذويت الخطاب الإسرائيلي وكأن إسرائيل دولة مهاجرين. وأحيانا تتردد المحاججة "انتم المهاجرين وليس نحن". والحقيقة أن في هذا تعامل مع المشروع الصهيوني كما لو كان مشروع ضحايا بمفهوم أن المهاجرين في العالم إجمالا هم ضحايا. إن حركة الهجرة في العالم هي بطبيعتها سلوك إنساني طبيعي لضحايا لا تتوفر لهم الحماية ولا الأمان ولا لقمة العيش وتنتهك كرامتهم الإنسانية، وهي في غالبيتها حركات شعوب ومجموعات سكانية من دول العالم الثالث إلى الدول الغنية (دول الشمال) التي استعمرت شعوبهم وبلدانهم ونهبت خيراتها وصادرت مقومات تطورها ومستقبلها أيضا. لكن هذا لا ينطبق على إسرائيل، فهي دولة قامت بعملية تهجير باتجاهين: تهجير أهل الوطن – الشعب الفلسطيني – وتحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، وفي المقابل تهجير يهود الدول العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعمليات مختلفة ليس لإنقاذهم بل لإنقاذ المشروع الصهيوني العنصري. فالصهيونية حركة غزو واستعمار وليست حركة هجرة.

وأسوق هذه المحاججة لأمرين جوهريين: الأول هو لمواجهة إثارة إسرائيل موضوع تعويض يهود الدول العربية الذين هجّرتهم الحركة الصهيونية إلى فلسطين منذ الخمسينات من القرن الماضي. أو مقايضة بينهم وبين اللاجئين الفلسطينيين.

والثاني هو التصدي لمشروع الوطن البديل للحيلولة دون عودة اللاجئين إلى وطنهم فلسطين.

٧ـ نقاط ضعف في المشروع الفلسطيني

التحول في الخطاب السائد وبالذات في الضفة الغربية حيث تسيطر السلطة الفلسطينية والتراجع عن مشروع العودة، وبتمعن أدق نرى أن التراجع ليس محصورا بالفعل تجاه مشروع العودة فحسب بل تجاه جذور القضية الفلسطينية وهيمنة نهج يرى في الدولة بجانب إسرائيل هو نهاية الصراع، ويتعامل هذا النهج مع إسقاطات احتلال ١٩٦٧ كما لو كانت جوهر القضية الفلسطينية، لذلك نرى الفعل والصخب الإعلامي المهيمن في هذا الموقع ينحصر بالموقف من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة (أقل في القدس المحتلة). لكن ومن دون التعميم بل تمحورا في النهج المهيمن، فإن تراجع الدور التحرري في الضفة الغربية يعيدنا إلى ظاهرة رافقناها منذ أوسلو على الأقل مرورا بانتفاضة القدس والأقصى عام ٢٠٠٠ ومقاومة الاجتياح الإسرائيلي عام ٢٠٠٢ وخلال العدوان على شعبنا في غزة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهذه الظاهرة مفادها أينما وجدت السلطة الفلسطينية وكانت قوية ضعف الفعل الشعبي وهي أقرب إلى الصيغة التي حددها رئيس حكومة إسرائيل الأسبق خلال اتفاقيات أوسلو إسحاق رابين بأن إسرائيل تريد سلطة فلسطينية قوية تكافح "الإرهاب" أي المقاومة. ففي اجتياح ٢٠٠٢ سقطت رام الله خلال ساعات دون أية مقاومة تذكر وفيها تركزت السلطة بكل أجهزتها الأمنية في حين صمد مخيم جنيني للاجئين أسبوعين على الأقل وهو يقاوم جيشا احتلاليا كاملا دون أي تراجع. وهذا المثال نراه في كل موقعة وملحمة.

المعادلة فيما يخص مشروع العودة الفلسطيني هي انه حيثما قويت السلطة الفلسطينية تراجع وضعف مشروع العودة وتم تهميش هذا المركب الأهم في القضية الفلسطينية العادلة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٨ـ الشباب بحمل الراية ويتابع المسيرة

إسرائيل راهنت على الشباب الفلسطيني وشعبنا وحركته الوطنية والتحررية راهنوا على الشباب الفلسطيني، وانهزم المشروع الصهيوني الذي ظن بإمكانية إخضاع الشباب لاملاءاته أو إرهابه النظامي الممأسس أو إعادة إنتاج جيل شباب مقهور في حين يفاجأ من كل جيل جديد يتمسك أكثر وأكثر براية الصراع على الحق حتى استرجاعه.

والشباب اليوم هو أكثر جيل وأوسع جيل قادر على التواصل والتفاعل، وقد وفّرت وسائل الاتصال والإعلام الالكترونية وسائل متوفرة بيسر لاختراق الحدود القسرية منذ ستة عقود والتي فرضها المشروع الصهيوني وقطّع أوصال الوطن الفلسطيني والشعب الفلسطيني والأمة العربية، ولتصبح أدوات التواصل استعاضة عن التجزيء القسري ومن فوق القانون الإسرائيلي الاستعماري القمعي.

هذا الشباب يحمل من خلال أدوات الحراك وإمكانيات الاتصال الهائلة التي يسيطر عليها، قضية شعب وذاكرة شعب وخارطة وطن أصلية، سواء أكان متواجد في الوطن أم في الشتات.

وإن اعتمدت اسرائيل في إستراتيجيتها على عامل الوقت وسعت إلى إيهام الفلسطيني بأن قضيته قد انتهت وسعت إلى التشريع في إغلاق ملف القدس واللاجئين وتسريع عملية القضاء على حق العودة فإنها اصطدمت بجيل شباب تجذّرت هويته وعلاقته بالوطن وبشعبه وأمته.

وليس مفاجئا أن الأجيال الصاعدة في فلسطين٤٨ والشعب الفلسطيني عامة تعيد الاعتبار إلى بعد جوهري يجري تغييبه، ألا وهو البعد العربي التحرري لقضية فلسطين. وتغييب هذا البعد ساهم في تآكل وضعية القضية الفلسطينية وفي محاصرة الشعب الفلسطيني من النظام العربي بدلا من محاصرة أي نظام لا يدعم الحق الفلسطيني والحق العربي في فلسطين.

٩ـ في مواجهة تجزيء الشعب وتجزيء القضية

لقد ثبت في التصدي الشعبي للعدوان على غزة وهو كما كل دروس المقاومة وحركة التحرر الوطني أن الصمود في أي موقع هو الأساس للحراك. فالصمود في غزة أمام إحدى كبريات جرائم العصر هو الركيزة على الأرض والتي حولها تحرك كل شيء فلسطينيا وعربيا وعالميا. فالضحية مطالبة بأن تكون مناضلة ومقاومة للظلم وإلا سينحصر رد الفعل الخارجي على الظلم بمجرد التعاطف والتعاطف يختلف عن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التضامن لان التضامن العالمي هو فعل وتحمل مسؤولية وتأثير ومساندة للصمود ولمعركة التحرر في حين أن التعاطف يكون موضعيا مع الضحية كونها ضحية لا مساندة تحررها.

مسؤوليتنا نحن الفلسطينيين أن نناهض التجزيء القسري لشعبنا ولقضيته وان نبني خطابنا الجماعي – حطاب الثوابت الفلسطينية والحق الفلسطيني بفلسطين وعلى فلسطين كهدف قابل للتحقيق رغم كل الصعوبات الآنية. لكن واجبنا الآخر هو أن نحوّل هذا الواقع التجزيئي إلى نقطة قوة إلى حين التخلص منه. والمقصود أن نرى بأي صمود أو تنظيم قوي أو مقاومة لجماهير شعبنا في أي موقع جغرافي يتواجد فيه في الوطن أم الشتات – كمصدر طاقة وقوة لكل شعبنا وليس على مقاس الحدود الجغرافية لهذه الجماهير الفلسطينية أو تلك.

كما أن النضال على من اجل أي مركّب ضمن القضية الفلسطينية وقضية فلسطين هو نضال معزز لكل مركبات القضية الواحدة. فمشروع العودة من شأنه أن يمدّ مقومات الصمود على الأرض في مناطق ال٤٨ وفي القدس وفي الضفة وغزة لان المشروع الفلسطيني أكبر بكثير من مجرد دولة وحتى الدولة لن تكون نتاج النهج التفاوضي غير المقاوم بل سيحصل هذا النهج فقط على دويلة وظيفية كحاجة أمنية إسرائيلية. لكن حدود المشروع الفلسطيني للعودة ليست فقط فلسطينية بل عربية، فمن لا يريد وطنا بديلا للفلسطينيين في أي بلد عربي وبالذات الأردن سيحصل على دعم فلسطيني توفره إرادة شعب مصمم على عودة لاجئيه إلى وطنهم. ومن لا يريد التوطين عربيا ومهما كانت منطلقاته له مصلحة في مشروع العودة الفلسطيني، لكن إذا كان هناك مشروع عودة فلسطيني، فمشروع العودة هو فلسطيني حقا ولكنه أيضا عربي في مواجهة المشاريع التصفوية للحق الفلسطيني.

١٠- بين حركة التضامن وإرادة المقاومة

هناك تطور في حركة التضامن العالمية وهو قد يكون ليس من باب السعة الجماهيرية لكن وأساسا من خلال خطابها وحدود مسؤوليتها. حركة التضامن العالمية تحولت من نضال ضد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وإسقاطاته إلى النضال ضد جوهر اسرائيل واحتلال العام ١٩٤٨ ونهب الوطن وتشريد أهله. أنهم ينظرون أكثر وأكثر إلى جوهر إسرائيل كنظام وكيان استعماري عنصري. وان المشروع الاستعماري الناتج عن احتلال ١٩٦٧ هو امتداد "منطقي" لاحتلال ١٩٤٨. لذلك نشهد حملات مقاطعة اسرائيل بكل مؤسساتها الأمنية والمدنية والقضائية والاقتصادية والأكاديمية والثقافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا الحراك من شأنه أن يعزز أكثر حركة مناهضة التطبيع العربية. التي تمثل الدور العربي برفض شرعية إسرائيل وليس فقط سياسات حكوماتها.

هذا ما نقوم به على صعيد ذاتنا وعلى صعيد حركات التضامن العالمية وحركات مناهضة التطبيع العربية وعلى صعيد المحافل الدولية الرسمية وشبه الرسمية، في محاصرة إسرائيل ومطالبة العالم يتحمل مسؤولياته في مواجهة نظام استعماري عنصري يتمتع بحصانة لا يبررها سوى أن النظام الاستعماري القديم يدعم ويحمي النظام الاستعماري الوحيد الباقي. لكنها معركة ممكنة وحققنا فيها انجازات كبرى في مؤتمري ديربان لمناهضة العنصرية (٢٠٠١ و ٢٠٠٩) وفي تقرير غولدستون وغيرها.

إن إحقاق حق العودة غير قابل للتنفيذ من خلال اقتناع إسرائيل أو أي تيار صهيوني به، لأنه يناقض وجوديا المشروع الصهيوني الاستعماري. العودة تحتاج إلى إضعاف إسرائيل ومحاصرتها عربيا ودوليا ومقاطعتها ورفض تطبيعها. العودة ليست معزولة عن مجمل النضال الفلسطيني لكن لا حق فلسطيني يتحقق دون مشروع العودة.

ومن الأهمية بمكان أن نسعى باستمرار إلى ضمان التحول العالمي من مستوى التعاطف إلى مستوى التضامن كفعل سياسي شعبي عالمي هادف إلى نصرة الحق الفلسطيني.

١١ـ الحركة الاجتماعية عمدة الحراك التحرري والعودة

لقد تحوّل فلسطينيو ال٤٨ إلى ركيزة حاسمة في خارطة الصراع. ومسؤوليتهم تبقى تعزيز وصقل جيل بعد جيل يتمسك بالعودة ومجمل الحق الفلسطيني والعربي في فلسطين. ويتمسك بهوية وطنية يناهض بها مشاريع الاسرالة، ويتواصل مع وطنه كله ومع شعبه كله ومع أمته العربية كلها كفعل كفاحي مقاوم.

البنية التنظيمية والسياسية والمجتمعية لفلسطينيي ال٤٨ تؤهلهم القيام بهذا الدور وتحمل مسؤولياتهم تجاه مجمل مركبات القضية الفلسطينية والى إعادة طرح القضية الفلسطينية استنادا إلى جذورها – جذور الحق وجذور الغبن.

عنوان المرحلة القادمة من حيث استراتيجيات العمل هو إستراتيجية متعددة المسارات لكن واضحة الرؤية وهي استعادة الحق الفلسطيني وإحقاقه في فلسطين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عنوان المرحلة القادمة من حيث شكل التنظيم الشعبي وبنية الحراك هو الحركة الاجتماعية، أي إطار واسع مفتوح ومستقطب لكل القوى والأوساط والمؤسسات والأفراد المعنيين بمشروع العودة كأولوية.

الحركة الاجتماعية هي الإطار المستقطب للطاقة البشرية الفلسطينية والعربية والضابط لها وهي حركة لا تنضب عندما تكون منظمة وصاحبة مشروع وقضية عادلة.

علينا أن نتيقن دائما أن العودة ممكنة، وان المستقبل ليس لصالح إسرائيل وجوهرها الاستعماري العنصري، وأن العودة لا تمثل كل مركبات المشروع التحرري الفلسطيني لكن لا يمكن أن يكون مشروعا تحرريا من دون العودة. فهي شرط مسبق للتحرر الوطني.

ويجدر تأكيد عامل معنوي جوهري في دور فلسطينيي ال٤٨ وهو إدراك أن أي فعل كفاحي في ال٤٨ وخاصة بشأن العودة هو رافعة معنوية للاجئين في الشتات الذي ليسوا ضعفاء بل أقوياء وأصحاب إرادة شعب وجلادة تتحمل ويلات اللجوء والتشتت والاقتلاع، ومن الضروري بث حقيقي لحقيقة أن العودة قادمة وهي المشروع الفلسطيني وليست مضافة إلى "الدولة" ضمن حل الدولتين الذي أصبح مصلحة إسرائيلية أمريكية أكثر منه مصلحة فلسطينية لأنه يأتي بتعارض مع حق العودة وعلى حسابه.

١٢ـ العنوان الآخر هو خطاب الحق في مقابل خطاب الحل.

ليس الانقسام بين فتح وحماس هو الخطر الاستراتيجي، وليس بالضرورة أن يكون الانقسام خطرا في كل ظرف.. بل الخطر الاستراتيجي هو غياب المشروع وبنية المشروع الفلسطيني التحرري المقاوم المتكامل. فلا مشروع تحرري من دون مقاومة ومن دون تجميع قوة الشعب الفلسطيني. وغياب م ت ف وتغييب دورها كحركة تحرر وطني حتى وان بقي اسمها موجودا. شعبنا بحاجة إلى مرجعية موحدة حول الحق الفلسطيني والثوابت التاريخية التي لا تتقادم ولا يمحوها توازن القوى، وكونها غير قابلة للتشكل في المدى القريب تبقى مسعانا جميعا وذات الوقت نستفيد من مواطن القوة الفلسطينية في أي موقع ونراكم انجازاتنا في الصمود وبناء الذات – أي بناء الشعب وبناء الأمة.

في التيقّن من نقاط قوة الشعب الفلسطيني ونقاط ضعفه فان أي موقع منظم وقوي هو دعامة لكل الشعب وأي تراجع في أي موقع هو نقطة ضعف للجميع. وقد أثبتت أنشطة العام الستين من النكبة المتزامنة في كافة أنحاء الوطن والشتات والمغطاة إعلاميا بشكل حدث سنويّ جار (الجزيرة بالذات) فإن حركة العودة الشعبية المتزامنة في الوطن والشتات تظهر لكل فلسطيني وبالذات للاجئ انه لا مكان للإحباط وانه هناك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إرادة وعزيمة شعب قادرة على إفشال المشروع الصهيوني وتأكيد حق العودة والانطلاق صوب مشروع العودة. وهذه تجربة تتكرر في موضوع العودة والعلاقة بالوطن وتكررت في مقاومة العدوان والحصار على غزة والآن تتكرر في القدس وفي مناطق ال٤٨ حيث التضامن الداخلي والتكافل المجتمعي والسياسي اللذين يجري التعبير عنهما في حملة التحدي والبقاء، هي ركائز للصمود والبقاء واستنهاض المشروع التحرري بكامله وفي مركزه العودة. والحركة الشعبية تفاعلت مخترقة للحدود وتغذت في كل موقع من كل المواقع الأخرى. ولا اعتقد كان أسعد للاجئ من أن يرى مسيرات العودة وأنشطة العودة في الداخل.

طبيعة التحديات المصيرية تستوجب أقصى درجات المسؤولية وتستوجب أكبر وأثبت قاعدة تنظيمية لحمل المشروع. ومثل هذه القاعدة هي إقامة كتل من المؤسسات والأطر والحركات السياسية والأهلية والمجتمعية العلمانية والدينية لتنطلق كلها معا في حركة تعبر عن عزيمة شعب.. وتليق بحلم الشعب الفلسطيني حلم استعادة الحق وإحقاقه.

أمير مخول – قيادي فلسطيني، المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) ورئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات السياسية في فلسطين٤٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com